



الملكية: وزارة السياحة

الصفة التنظيمية: خارج المخطط التنظيمي

المساحة: يمتد الموقع على مساحة تقديرية ١٧٥٠٠٠/٢م تقريباً.

الخدمات الأساسية المتوفرة: يتم تأمين البنى التحتية اللازمة للمشروع على نفقة المستثمر وتقوم وزارة السياحة بالتوسط لدى الجهات المعنية لتأمينها
-المواصفات الطبيعية للمنطقة وعناصر الجذب المتوفرة:

يقع الموقع في منطقة الزيداني التي كانت منذ القديم مقصداً يؤمه الزوار والمصطافون لما يمتاز به من موقع مميز وفي أحضان سلسلة جبال لبنان الشرقية قرب سهل واسع تحتضنه الجبال من الشرق والغرب. ترتفع عن سطح البحر ١٢٠٠ م مما يجعل المناخ في المنطقة متميزاً يكثف فيه هطول الأمطار والثلوج شتاءً أما صيفاً فتمتاز بمناخ معتدل وجاف وهواء عليل وعذوبة ماء البحيرة الرقراق وبجمال طبيعتها الأخاذة، وتتنوع العناصر الطبيعية من جبل وسهل ووادي وغابات ومسطحات مائية بعيد عن الضجة والصخب فإنها تشكل مقصد هادئ لقضاء أوقات ممتعة وسعيدة في أحضان الطبيعة.

قرب الموقع من مدينة دمشق ومناطق الاضطياف المحاذية للحدود اللبنانية ومن بعض المنشآت السياحية مما يشجع على الاستثمار السياحي في المنطقة.

البرنامج التوظيفي الاستثماري للموقع :

مناطق سياحة مفتوحة مخصصة للسياحة الشعبية يتم تخديمها بكامل الخدمات الأساسية (جلسات - أماكن جلوس - استراحات خشبية - أماكن شواء - خدمات متنوعة - مرافق عامة موزعة ومناهل مياه شرب ومسارات للحركة) مناسبة لطبيعة المنطقة.

فعاليات تخييم ومنطقة مخصصة للكرفانات بسعة إجمالية ٥٠-١٠٠ سرير ومع كافة أبنية الخدمات اللازمة (خدمات صحية - مطابخ جماعية - أدواش - إدارة ...).

أكشاك تجارية وتخييمية- ساحات خاصة لألعاب الأطفال.

مع الالتزام بما يلي:

الالتزام بكافة الاشتراطات البيئية وحماية الحراج وعدم قطع الأشجار.
استخدام مواد بناء صديقة للبيئة ذات طابع منسجم يتناسب مع المنطقة.
الالتزام بقرار المجلس الأعلى للسياحة رقم ١٩٨/١٩٨٨ بما يخص نظام ضابطة البناء وبما يتوافق مع فعاليات المشروع.
لحظ مواقف للسيارات على أن لا تقل مساحتها عن ١٠ ٪ من مساحة أرض المشروع.
إقامة وحدة معالجة لمياه الصرف الصحي ، وعلى أن يكون بعيداً ما أمكن عن البحيرة ، وأن لا تسبب نواتج الصرف الصحي أي درجة تلوث لمياه البحيرة ومنع صبها فيها . وتطبيق نظام لجمع النفايات الصلبة بطريقة فنية صحيحة وترحيلها يومياً إلى المكبات المخصصة .

تقديم دراسة تقييم الأثر البيئي للمنتجع المراد إقامته وذلك وفق أحكام قانون البيئة رقم ٥٠ / لعام ٢٠٠٢ .
صيغة الاستثمار: .: الاستثمار بطريقة الـ BOT لمدة ٢٠ سنة

الكلفة التقديرية للمشروع: ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س